مجلس النواب

المجموعة النيابية للعدالة والتنميـــة الرباط في 2024/10/18

الرقم : 18131

الى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تفشي الفساد و علاقته بعرقلة الاستثمار بالمغرب

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

سجلت الهيئة الوطنية للنزاهة و الوقاية من الرشوة و محاربتها من خلال تقريرها السنوي الأخير ، تراجع المغرب في مختلف مؤشرات إدراك الفساد ، من المرتبة 73 إلى المرتبة 97 من اصل 180 دولة ما بين 2018 و 2023 اي تقهقر ب 24 درجة .

بحيث حسب البحث الميداني الذي قام به البنك الدولي سنة 2023، أعلنت المقاولات المغربية أن الفساد هو العائق الرئيسي أمام تطورها، فيما حوالي 30 % من المقاولات تلقت طلبا للرشاوى للحصول على خدمات عمومية تتعلق بالتراخيص التصدير و الاستيراد و الخدمات الإدارية او تقييم الضريبي او الحصول على القروض البنكية .. أدت إلى تراجع المغرب 4 درجات مقارنة بسنة 2022 ليحتل المرتبة 140 من أصل 194 دولة، مما يعيق تطور الاستثمارات أو سحبها .

وإذا كان تنقيط مخاطر الفساد قد تميز بالاستقرار ما بين 2017 و 2022 فإن هذا الأخير عرف تراجعا ملحوظا خلال 2023 .

ويرى 79 % من المستجوبين من طرف البارومتر الإفريقي، أن الطريقة التي تواجه بها الحكومة الفساد الإداري سيئة أو سيئة جدا .

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم :

- ما حصيلة المفتشية العامة لوزارتكم في محاربة مظاهر الفساد في مجال عرقلة الاستثمارات ؟

- ما هي استراتيجية وزارتكم لمحاربة الفساد والعراقيل المتعلقة بالاستثمار العمومي أو الاستثمار الخارجي المباشر ؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

مصطفى ابراهيمي